الأمم المتحدة

A/63/L.61/Rev.1*

# الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 July 2009
Arabic
Original: English

**الدورة الثالثة والستون**

البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

**الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

**السودان**: مشروع قرار**

## تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[(١)] وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٣/٩٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وإلى قراراتها السنوية اللاحقة ومن بينها القرارات ٦٠/٢٢٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٣٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٧٥ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وإلى قراريها ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الشراكة الجديدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

220709 220709 09-40967 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

من أجل تنمية أفريقيا و ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

**وإذ تشير أيضا**، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن السلام والأمن في أفريقيا و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن دور المجلس في منع نشوب النزاعات المسلحة و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن الأطفال والنزاع المسلح و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، و ١٦٣١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين،

**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] التي أكد فيها قادة العالم من جديد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

**وإذ تؤكد من جديد** ''الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية'' الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٣]،

**وإذ تسلم** بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر،

**وإذ تؤكد** أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، وتسلم في الوقت نفسه بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مع مراعاة المسؤوليات المنوطة بالأمم المتحدة في هذا الصدد, وفقا للميثاق،

**وإذ تسلم** بوجه خاص بأهمية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على معالجة أسباب النزاع في أفريقيا،

---

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) القرار ١/٦٣.

**وإذ تلاحظ** أنه على الرغم من الاتجاهات الإيجابية والتقدم المحرز في إحلال سلام دائم في أفريقيا، فإن الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لم تتهيأ بعد في جميع أنحاء القارة، وأنه توجد نتيجة لذلك حاجة ملحة إلى تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من التراع،

**وإذ تلاحظ أيضا** أنه يمكن الاستفادة في منع نشوب التراعات وتوطيد السلام من الجهود المنسقة والمطردة والمتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية،

**وإذ تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن،

**وإذ تشدد** على ضرورة التصدي لما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جميع جوانبه من آثار سلبية على السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تدين الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يؤجج التراعات المسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** أهمية لجنة بناء السلام بوصفها آلية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من التراع بطريقة متكاملة تحقيقا للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير ولمساعدة هذه البلدان على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، مع أخذ مبدأ الامتلاك الوطني في الاعتبار،

١ - **تحيط علما** بالتقرير المرحلي للأمين العام[٤] عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب التراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٥]، وترحب بما حدث مؤخرا من تطورات مؤسسية لمعالجة هذه الأسباب وبالجهود الأخرى التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات وفي صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز، ولا سيما التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب التراعات وإدارتها وتسويتها وفي بناء السلام بعد انتهاء التراع في عدد من البلدان الأفريقية، وتدعو إلى بذل جهود مكثفة واتباع نهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة

---

(٤) A/63/212.

(٥) A/52/871 - S/1998/318.

وشركائها من أجل تحقيق مزيد من التقدم صوب الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات؛

٣ - **ترحب أيضا** بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها في مجال حفظ السلام ومن أجل اضطلاعها بدور قيادي في عمليات حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والجهود المتواصلة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر على نطاق القارة وتطوير القدرة على الاستجابة، كإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية، وتعزيز قدرات الوساطة من خلال جملة أمور منها فريق الحكماء؛

٤ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها فريق الحكماء، وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، ونظام الإنذار المبكر، وعملية تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية؛

٥ - **تطلب أيضا** إلى الدول الأعضاء أن تدعم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام، وأن تقدم المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاع، بناء على طلبها، لدى سعيها إلى تحقيق انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛

٦ - **تؤكد** أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع؛

٧ - **تدعو** الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم الجهود المتواصلة على الصعيد الإقليمي من أجل بناء القدرة الأفريقية على الوساطة والتفاوض؛

٨ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم الاتحاد الأفريقي فيما يبذله من جهد لإدماج التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، إدماجا فعالا في التدريب الموجه للأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للوحدات الاحتياطية الوطنية على المستويين التشغيلي والتكتيكي على نحو ما تنص عليه المادة ١٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي[٦]؛

---

(٦) متاح على الموقع www.africa-union.org.

٩ - **تسلم** بأن الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا ينبغي أن توجه نحو تحقيق تنمية مستدامة فيها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية المحددة على الصعيد القاري؛

١٠ - **تشير** إلى توقيع الإعلان بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٧] وإلى الجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد، وتؤكد أهمية تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، مع التركيز على السلام والأمن بشكل أساسي، وبخاصة بدء تشغيل القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي، وتحث جميع أصحاب المصلحة على تقديم الدعم لتنفيذ برنامج بناء القدرات العشري للاتحاد الأفريقي بشكل كامل، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره السنوي المقبل عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره لعام ١٩٩٨[٥] سردا مفصلا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

١١ - **تؤكد** الأهمية البالغة لاتباع نهج إقليمي في منع نشوب النزاعات، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالسلع المرتفعة القيمة بشكل غير مشروع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتشدد في هذا الصدد على الدور الأساسي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لهذه المسائل؛

١٢ - **تلاحظ مع القلق** أن العنف ضد المرأة والطفل لا يزال مستمرا في كل مكان وغالبا ما يتزايد حتى مع اقتراب الصراعات المسلحة من نهايتها وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية النساء والأطفال في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وبتقديم المساعدة لهم وتحيط علما باتخاذ مجلس الأمن قراره ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن؛

١٣ - **وتلاحظ**، أيضا، المحنة الشديدة التي يعيشها الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، لا سيما ظاهرة الأطفال الجنود، وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة المرتكبة في حق الأطفال، وتؤكد ضرورة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتوفير التوجيه المعنوي لهم وتأهيلهم وتعليمهم بعد انتهاء النزاع، وذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد؛

---

(٧) A/61/630، المرفق.

١٤ - **تدعو** إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

١٥ - **ترحب** بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لكفالة حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (٢٠٠٣) والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا (٢٠٠٤) وثيقة سياسة الاتحاد الأفريقي الجنسانية (٢٠٠٨) والبروتوكول المتعلق بالمرأة والتنمية (٢٠٠٨)[٦] الذي اعتمدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتؤكد أهمية تلك الصكوك بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية في تعزيز دور المرأة في السلام ومنع نشوب النزاعات في القارة، وتحث بقوة الأمم المتحدة وجميع الأطراف على مضاعفة جهودها ودعمها في هذا الصدد؛

١٦ - **تدعو** إلى صون مبدأ حماية اللاجئين وإيجاد حل لمحنة اللاجئين، بما في ذلك من خلال دعم الجهود التي ترمي إلى معالجة أسباب تنقل اللاجئين وكفالة العودة الآمنة والمستدامة لهؤلاء السكان؛

١٧ - **ترحب** بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتشجع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إلى هذه العملية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تساعد الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

١٨ - **تعترف** بدور لجنة بناء السلام في كفالة مراعاة امتلاك البلدان الخارجة من النزاع عملية بناء السلام على الصعيد الوطني، ووضع الأولويات المحددة وطنيا في صميم الجهود الدولية والإقليمية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع في البلدان قيد النظر، وتلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذتها اللجنة المتمثلة في العمل مع سيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، وتدعو إلى الالتزام المستمر على الصعيدين الإقليمي والدولي بتنفيذ هذه الاستراتيجيات وبعملية تصميمها، وتشير إلى اعتماد إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي وفي غينيا - بيساو وتدعو إلى تنفيذهما؛

١٩ - **تحيط علما** باستنتاجات اجتماع فريق الخبراء بشأن ''تعزيز الشراكات دعما لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران'' المعقود في إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧[٨]، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بأن تأخذ هذه الشراكات في الحسبان لدى تقديمها الدعم للحكم الرشيد في أفريقيا؛

٢٠ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى بناء قدرات الحكم الوطنية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتوفير مقومات العودة الآمنة للمشردين داخليا وللاجئين، والشروع في الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل، ولا سيما للشباب والنساء، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

٢١ - **تؤكد** أهمية التصدي بشكل فعال للتحديات التي لا تزال تعيق تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة، ومن بينها أزمتا الغذاء والوقود والأزمة المالية، وزيادة انتشار الأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ، والمعدلات الشديدة الارتفاع لبطالة الشباب، والاتجار بالبشر، وحالات التشريد الشامل للسكان، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظهور الشبكات الإرهابية، وازدياد أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وفي هذا الصدد، تشجيع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مساعدة البلدان الأفريقية على التصدي لهذه التحديات بفعالية؛

٢٢ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، إلى الوفاء سريعا بالتزاماتها وكفالة التنفيذ الكامل العاجل للأحكام الواردة في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[٣]؛

٢٣ - **تشجع** الحكومات الأفريقية على تعزيز الهياكل والسياسات التي تهيئ بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيب بالدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع، بناء على طلبها، وذلك بتعزيز قدرتها على وضع هياكل وطنية لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات العامة، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى مد يد المساعدة في هذه العملية عن طريق تقديم

(٨) متاح على الموقع www.un.org/osaa/reports.htm.

المساعدة المالية والتقنية الكافية، وكذلك عن طريق تجديد التزامه ببذل الجهود الرامية إلى مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتلك البلدان طبقا للقانون الدولي؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن نتائج استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره لعام ١٩٩٨[٥] يركز على التحديات الجديدة والمستجدة والعقبات الكأداء التي تحول دون التوصل إلى سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا ويتناول الحلول المبتكرة والمكاسب والإنجازات في هذا الصدد مع إيلاء الاعتبار الواجب لتعقيدات عملية الانتقال من مرحلة السلام الهش إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تجتازها بلدان أفريقية عديدة؛

٢٥ - **تقرر** مواصلة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار.